السياسة الطاقية و"برنامج الغاز الطبيعي المسال"

بخصوص السياسة الطاقية، سنثير بالتحديد ما يصطلح تسميته ب "برنامج الغاز الطبيعي المسال" أو GNL (Gaz Naturel Liquide)

وهو مشروع هام ومهيكل.

والحكومة تنوي تحويل الحزمة الطاقية إلى الغاز الطبيعي المسال. وهذا أهم تغيير في العرض الطاقي في البلاد في العقود الأخيرة، إذا ما اعتبرنا أن الطاقات المتجددة ما زالت لم تأخذ بعد مكانها في الحزمة الطاقية (42٪ في عام 2002)

وهذا رهان وطني كبير. وهامش الخطإ ضعيف في مثل هذه الخيارات الإستراتيجية.

ومن المتوقع أن يضع هذا البرنامج الهام البلاد في مسار التنمية بثبات، ويخلق قيمة مضافة على جميع المستويات. وقد عاشت بلادنا في السابق اعتمادا حصريا على الكهرباء لأسباب تنتمي للماضي.

ونحن اليوم نعيش محدودية هذه الخيارات الطاقية وكلفتها وإرهاقها لجيب المواطن (تبعات عقد برنامج بين الدولة والمكتب

الوطني للماء والكهرباء)، والتفكيك التدريجي لكلفة الكهرباء، ...)

ونحن نستعد اليوم لمغامرة طاقية جديدة قد تستمر لعقود عديدة، من المهم إطلاع المواطنين على أفضل الخيارات المتاحة وأجداها وأنفعها للإقتصاد الوطني ككل؟.

- فهل ستعتمد الحكومة في خيارها هذا على وضعية احتكار؟ وهل سيكون الاحتكار كليا أو جزئيا ؟

- ما هي حصة الدولة من هذا البرنامج؟ وما هي كلفتها؟ وما هو تعليلها؟ وكيف سيتم تمويلها؟

وباعتماد نهج تحليل الأداء المتوقع تحقيقه في ارتباط مع ممارسات الدول المنافسة، ما هي المعيار المعتمدة مقارنة مع دول مثل اسبانيا أو البرتغال مثلا؟

كيف سيتم تجزيء المشروع؟ وبأي إيقاع؟ وماذا سيكون دور القطاع الخاص في البرنامج؟ مع العلم أن مجموعة أكوا AKWA والشركة الوطنية للاستثمار قد أعلنتا عبر الصحافة رغبتهما في المشاركة في المشروع.

وكيف سيستفيد المكتب الوطني للكهرباء والماء وكذلك الصناعة المغربية من هذا البرنامج؟

وبصيغة أخرى، كيف ستضمنون أن يكون سعر جزيئات الغاز molécule de gaz **التي ستصلهم تنافسية ؟**

ومن سيتحكم في استيراد الغاز الطبيعي المسال؟ وهنا ينبغي أن يكون التحكم حصريا في يد الدولة حصرا، ولو على الأقل في العقد الأول، في انتظار تنظيم القطاع وإنضاج شروط المنافسة العادلة؟

إن طلب بيانات ملزمة للحكومة هو رغبة في أن تكون الإجابات واضحة ودقيقة لتتضح للرأي العام عناصر القرار الحقيقي.